



بيان
جامعة الدول العربية
أمام
الدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي
للمحكمة الجنائية الدولية

لاهاي

2008/11/15

ألقاه السفير محمد رضوان بن خضراء
المستشار القانوني للأمين العام
مدير إدارة الشؤون القانونية

رجاء المراجعة عند الإلقاء



سيدي الرئيس

يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم باسم جامعة الدول العربية بالتهنئة على توليكم رئاسة جامعة الدول الأطراف في النظم الأساس للمحكمة الجنائية الدولية متمنيا لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة والوصول بها إلى النتائج المرجوة .

جامعة الدول العربية، وهي تشارك العالم إحياء ذكرى مرور عشرين نوات على اعتماد النظم الأساس للمحكمة الجنائية الدولية لتنتهز هذه المناسبة للتحديد أن الدول العربية كانت في طليعة دول العالم التي أبدت إرادة صرح العالم للعدالة الجنائية وطالبت بتبني وثيقة الالتزام لتمكين المحكمة من أداء مهامها بحيد واداس تقاليدية، وممارسة اختصاصها دون تمييز أو انتقائية ترسيخا لمبادئ العدالة الجنائية الدولية .

وهانحن نجتمع اليوم وقد حققت المحكمة الجنائية الدولية إنجازات على قدر كبير من الأهمية في عدد من القضايا، وأثارت في الوقت نفسه عددا من المشاغل. المشاغل تتعلق بعلاقة تحقيق العدالة بمجريات السلام المنشود في قضايا أخرى .. خاصة وأن السلام والعدالة صنوان لا يفترقان يؤدي الواحد منهما إلى الآخر ..

السيد الرئيس

لقد هدت الأوضاع في دارفور وأحداثها مؤسفة وانتهكت حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كما شهدت محاولات صلح فيما بين الحكومات السودانية والحركات المسلحة وفيما بين القبائل. هدت كذلك توقيع اتفاق سلام بعد عامين من المفاوضات الشاقة وتوقيع فصيل واحد فقط .. وشهدت السنوات الأخيرة أيضا توقيع اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب لايقاف أطول حرب أهلية شهدتها القارة الإفريقية. لقد لعبت الجامعة العربية دورا في كثير من محطات السلام التي شهدتها البلاد بالمشاركة والتوقيع.

وخلال شهر يوليو الماضي توصلت جامعة الدول العربية مع الحكومات السودانية إلى تفاهم على حزمة حل تتضمن محاور سياسية وعدلية وأمنية، لاستكمال الطريق نحو تحقيق السلام الشامل والعدل للجامعة العربية تعمل باصرار وتعاون وتنسيق وثيق مع منظماتها الشقيقة لاتحاد الإفريقي، وبمشاركة رئيسية من دول جوار السودان العربية، ودول عربية



أخذرى، وع ددم ن ال دول الإفريقيق الله عتتفاف مفاوض ات ال سلام ف ي العاصمة القطرية
الدلففتح. الباب على م صراعيه أمام تحقيق ال سلام والمصالحة والنوام. فم ن واجبنا
حماية السلام والعدالة ومنع ضياع فرص تحقيقهما معها .

بعد أيام قليلة سيتوجه فريق قانوني من الجامعة العربية إلى السودان لمتابعة الخطوات
المتخذة لضمان إجراء محاكمات عادلة للمتهمين بارتكاب جرائم في دارفور بما في ذلك تعيين
مدع خاص وإنشاء ثلاث محاكم خاصة وإصدار أحكام قضائية في هذا الخصوص ومواصلة
الإجراءات التشريعية بتضمين القانون الجنائي السوداني جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية
وجريماستقلايد بالاقانون العربي النم وذجي للجرائم التي تدخل في اختصاص
المحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمده الجامعة العربية عام 2005 وتأتي زيارة الفريق
القانوني من الجامعة العربية إلى جانب فريق قانوني من الاتحاد الإفريقي للسودان في إطار
تنفيذ حزمة الحل، تلك الحزمة التي بموجبها تم السماح لمراقبين من الجامعة العربية والاتحاد
الإفريقي والأمم المتحدة بالمشاركة في الاطلاع على تعامل القضاء السوداني مع الانتهاكات
في دارفور . ومن هنا جاء صوت الجامعة العربية متوافقا ومتزامنا مع صوت الاتحاد الإفريقي
الداعي لتفعيل المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لاتاحة
الفرصة أمام جهود السلام والمصالحة .. وكذلك أمام تحقيق المبدأ الأساسي الذي قامت عليه
المحكمة الجنائية الدولية وهو التكاملية مع القضاء الوطني صاحب الولاية الأصلية في قمع
هذه الجرائم والجهمة دم الإفلات من العقاب وبالأمر الذي ساعدنا بلاشك نحن
جميعا في تعظيم فرص تحقيق السلام والعدالة في آن واحد .

السيد الرئيس

إن جامعة الدول العربية تتابع بكل اهتمام الجهاد الجاري حاليا للوصول إلى تعريف
لجريمة العدوان وشروط ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها على هذه الجريمة،
التي تعد أم الجرائم الدولية تؤكد الجامعة العربية على ضرورة التعامل مع هذه الجريمة،
وخاصة فيما يتعلق بشروط ممارسة الاختصاص، على قدم المساواة مع بقية الجرائم الواقعة
في اختصاص المحكمة وتؤيد في هذا الصدد ما ورد في بنودها و في ديمهورية مصر
العربية حول جريمة العدوان، وتدعو إلى الأخذ به.



إن المنطقة التي تمثلها الجامعة العربية تعرضت لكم ما تعلمون وما زالت تتعرض للعدوان والاحتلال للأراضي في فلسطين ودول عربية أخرى، وازمة الوضع حد لهذا الاحتلال وما يصاحبه من انتهاكات تشكل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة، وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي مقدمتها جريمة الاستيطان التي مازالت ترتكب من قبل سلطات الاحتلال حتى يومنا هذا وفقا لسياسة منهجية ومستمرة.

حكمن قتلهم على هذه المأساة، سيدفع دماند وانضمام باقي دول العالم الى المحكمة الجنائية الدولية.. بما يحقق لها العالمية المنشودة ويساهم في ترسيخ أسس العدالة الجنائية الدولية وسيادة القانون وفق الأهداف والمبادئ التي قامت عليها المحكمة.. تلك الأهداف والمبادئ التي تؤمن بها الجامعة العربية إنطلاقا من قيم شعوبنا الثقافية والحضارية والدينية التي تحث على تكريم الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب وتدرم القتل والاعتداء على النفس والعرض والممتلكات.

وشكرا على حسن اصغانكم .